

تقديم

منذ الثمانينيات من القرن الماضي، عرفت الدراسات اللسانية الأمازيغية تحولا تدريجياً من وصف اللهجات الخاصة إلى انشغالات ذات طابع تطبيقي، كانتقال اللغة من الشفهية إلى الكتابة، والمعيرة والتقييد، وتأهيل اللغة، إذ باتت تهيئة الأمازيغية، وضعا ومتنا، ضرورةً أملتها التحولات التي شهدتها المحيط الداخلي والخارجي، وحثمتها كل من دينامية الانتقال إلى الكتابة وما أصبح للغة من وظائف جديدة.

وفي هذا السياق، يندرج العدد الثالث من مجلة *أسيناك ٥٥٤/٥٨* مخصصاً ملفه الموضوعاتي لمسألة: *تهيئة الأمازيغية: الحوافز والمنهجية والنتائج*، ومثيرا النقاش حول النقاط التالية:

- وجوب التفكير في تهيئة الأمازيغية وإعمالها وفق نظرة استراتيجية شمولية: ما موقع تهيئة اللغة ضمن استراتيجية تروم منح اللغة والثقافة الأمازيغيتين حياة جديدة؟ وما مخطط العمل القمين بتنفيذ هاته الإستراتيجية في إطار السياسات العمومية؟
 - بمجرد ما نثار مسألة تهيئة اللغة الأمازيغية، نُطرح إشكالية تدبير التغيرات اللغوية. فما هي الوسائل الممكنة تسخيرها لترصيد الانتلاف ومعالجة الاختلاف؟
 - هل تمة معالجة خاصة بكل مجال من مجالات اللغة على حدة (المعجم، والصرافة والتركيب)؟
 - في أي مستوى يمكن التدخل، علماً أن تهيئة لغة مُلهجّنة تفرض على اللساني أن يترفع تلقائياً على ما هو محلي. فهل يتعين إذا اختيار معيار جهوي أم لغة مشتركة؟
 - هل يجب اعتماد نموذج معيار للأمازيغية عامّة، أم معيار متعدّد يتوافق وتنوّع استعمالات اللغة؟ ومن ثمّ، هل يتعين توظيف مفهوم المعيارية المتعددة (polynomie) لتهيئة متغيرات الأمازيغية؟
 - تحتاج اللغة الأمازيغية، في مسيرتها نحو المعيرة، إلى إغناء رصيدها المعجمي حفاظاً على حيويتها. ولبلوغ ذلك، يمكن الاستعانة بالاقتراض المعجمي، أو اللجوء إلى موارد اللغة الذاتية لابتنكار وحدات معجمية جديدة (استحداث المفردات المعجمية). فهل ينبغي هذان الإجراءان أحدهما الآخر؟
 - هل يجب تَوْحّي وسائل تدخل مختلفة باختلاف مستوى اللغة من مألوفة ومتخصصة (الاصطلاحية التقنية technolecte)؟ وتجدد الإشارة إلى أن مد الجسور بين مختلف المتغيرات اللغوية يبدو هينا في مجال الاصطلاحية.
 - ونُقضي هذه الأسئلة المرتبطة بالمتن إلى طرح تساؤلات أخرى تضع في الواجهة القرارات المؤسساتية المتخذة بشأن هاته اللغة: ما وضع الأمازيغية وما هي وظائفها؟
- يضم هذا العدد من مجلة *أسيناك ٥٥٤/٥٨* فضلا عن الملف الموضوعاتي، بابا للدراسات، وزاوية لعرض المؤلفات العلمية، وملخصات الأطاريح، وركنا للنصوص بالأمازيغية. وتتمفصل المادة إلى شقين، أولهما باللغة العربية والثاني باللغة الفرنسية.

يشمل الملف الموضوعاتي اثنتي عشرة مقالة حاولت الإجابة عن التساؤلات السابقة¹. وعليه، قدم أحمد بوكوس تحليلاً نفسياً لإشكالية تهيئة الأمازيغية وضعاً ومتناً، مع تشخيص لوضعيتها الراهنة، والكشف عن مكامن قوتها ومواطن محدوديتها. كما اقترح تخطيطاً استراتيجياً بعيد المدى، يقوم على مبدأ انتعاشها والنهوض بها مجتمعياً ومؤسسياً اعتماداً على مقاربة تغيرية وتدرجية. وعالج محند مهرانزي مسألة المعيرة من خلال التساؤل حول مدى قابلية تحقق معيرة أمازيغية شاملة (pan-amazighe)، وتناول الإشكالية ذاتها على المستويين السوسيو سياسي واللغوي. فبالنسبة للجانب السياسي، اقترح الكاتب مبادئ ومناهج عمل من شأنها معيرة اللغة الأمازيغية، وخلص إلى أن المستوى السياسي يطرح جملة من المشاكل بالنظر إلى اختلاف السياسات اللغوية للبلدان المعنية. وفي نفس السياق، أتى مقال عبد الله بومالك الذي تضمن فصلاً لشروط نجاح معيرة فعالة للأمازيغية وضعاً ومتناً. وأشار إلى أن تحسين وضعيتها وتجاوز الهشاشة التي تعيشها، يستلزمان حتماً إرادة سياسية حقيقية على مختلف مستويات الدولة، ووضعاً قانونياً واضحاً. كما أكد الكاتب على ضرورة تأمين الظروف المواتية لنقل اللغة والثقافة بكيفية اندماجية من أجل ضمان استمراريتها. ويقترح محمد الناجي في مقالته جملة من الأفكار حول معيرة اللغة، ويرى في التغير اللهجاتي إغناءً للغة وليس عرقلةً لتهيئتها. كما يبرز أهمية الإنجازات المحصلة على صعيد المغرب في مجال تقنين الخط ووضع المصطلحات، مؤكداً على ضرورة إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في سيرورة التهيئة اللغوية لضمان انخراطهم وتأمين نجاح العملية.

وخصصت مفتاحة اعمر مقالتها لمعالجة موضوع وحدة اللغة وتنوعها في ضوء مفهوم المعيارية المتعددة (polynomie) المأخوذ عن السوسيولسنيات الكورسيكية؛ حيث اعتبرت أن مقاربة الوضعية اللسانية للأمازيغية من زاوية "الواحد والمتعدد" هي السبيل الأمثل لمباشرة تهيئة لغوية ممكنة. وقد قامت بتقييم نتائج هذه المقاربة على ثلاثة مستويات: التعليم، والإعلام، وإعداد الأدوات المرجعية (قاموس اللغة نموذجاً). وتركزت مساهمة عبد الله المنتصر أيضاً على مسألة التنوع اللغوي، حيث تناول موضوع التغير الصرفي (المورفولوجي) ليبين أن الحل الأكثر واقعية في سياق التهيئة اللغوية يتمثل في وضع معيار جهوي لكل لهجة جغرافية (géolecte) بالمغرب. وخلص إلى ضرورة اعتماد تحريات ميدانية لكشف المحددات اللغوية والسوسيولسنية التي تتدخل في التفاهم المتبادل ما بين مختلف الفضاءات اللغوية. وموازية مع إشكالية التنوع اللغوي، يطرح أيضاً، في كل تهيئة لغوية، سؤال الاقتراض ومصير المقترض، وهذا ما حاول عزيز بركاي الإجابة عنه، فاعتبره إغناءً للرصيد المعجمي شريطة إخضاعه لمنهجية صارمة. واقترح الكاتب، في ضوء أبحاث الكيبكيين، معايير لغوية وسوسيو لغوية لوضع أسس سياسة اقتراضية.

ويعرض مقال فاطمة أگناو حصيلة تركيبية لمضمون النصوص المرجعية التي تركز عليها السياسة التربوية الخاصة بتدريس الأمازيغية بالمغرب منذ سنة 2003. فانطلاقاً من مناهج الأمازيغية كوثيقة رسمية، أبرزت الكاتبة الاختيارات والتوجهات التي يجب أن تحكم معيرة الأمازيغية، وقامت بدراسة إجرائيتها في الكتب المدرسية على مستويات الخط والمعجم والصرف والتركيب.

وفي مقال مشترك عالج الخطير أبو القاسم ومصطفى جلوق موضوع تلقي المعيار الخطي وإعماله بالمغرب من خلال تحليل بعض المواقف والسلوكات المعارضة لهذا المعيار والتي تتجلى لدى الهيئات العمومية والمؤسسات الوطنية والجمعيات والمجتمع المدني. وإذ يسجل الكاتبان مدى

¹ إن بعض مقالات الملف الموضوعاتي في أصلها مداخلات قدمت ضمن أشغال اليوم الدراسي الذي نظمه المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، يوم 10 يونيو 2009، حول مسألة التهيئة اللغوية. ويتعلق الأمر بمقالات أحمد بوكوس، وعبد الله بومالك، وموحى الناجي، ومفتاحة اعمر، وعبد الله المنتصر، والخطير أبو القاسم ومصطفى جلوق، وعبد السلام خلفي.

التقدم الحاصل في مجال تبني خط تيفناغ ونشره داخل المجتمع، يشير إلى التردد والتحفظ اللذين ما زال قائمين في الفضاء المؤسستي تجاه استعمال هذا الخط.

وتم تناول مسألة التهيئة اللغوية من خلال تجارب بعض الدول في مقالين اثنين. قدمت كاترين ميلر في أولهما وصفاً شاملاً للوضع اللغوية الشائكة بالسودان، حيث تتواجد ما يناهز مائة لغة ناقلة (دارجة) غير عربية. واستعادت أيضاً تاريخ محاولات إنعاش هاته اللغات وتقعدها منذ الحقبة الكولونيلية إلى غاية 2005.

وعالج عبد السلام خلفي (باللغة العربية) في المقال الثاني موضوع معبرة الأمازيغية في ضوء بعض التجارب العالمية، مستعرضاً السياسات اللغوية المرتبطة بكل من العربية والعبرية والفرنسية والنيرلندية والألمانية والكطالانية والباسكية. وباستلهاه لحالات اللغات المذكورة، اقترح توجيهاً لتدريس الأمازيغية بالجامعة المغربية بالإحالة على مفهوم العائلة اللغوية المستعمل بالنسبة للغات السكندنافية.

ويضم الملف الموضوعاتي أيضاً حواراً مع سالم شاكر انصب حول خمسة أسئلة ذات صلة بموضوع الملف : التهيئة اللغوية للأمازيغية، والتنوع اللغوي والمعيارية المتعددة، ومأسسة اللغة، ووضعها الراهن.

أما باب دراسات فقد شمل ثلاث مقالات، في المقال الأول، عالجت نجات نرسي أسطورة أونامير، وهو نص سردي شهير بجنوب المغرب، متداول في عدة صيغ وموضوع دراسات ومقاربات متنوعة. فبعد محاولة تعريف الأسطورة، باعتبارها مرادفاً تركيبياً لمجموع متغيراتها (في توافق وتصور كلود ليفي ستروس)، انصب الاهتمام بصفة خاصة على ظروف إنتاج النص وتلقيه وعلى التحولات التي تطاله، والتي تؤمن حيوية أسطورة أونامير واستمراريتها. أما المقالة الثانية، فيقترح فيه عبد العلي تالمصور نموذج تحليل دلالي للأمثال الأمازيغية، مع تطبيقه على متن يشمل 25 مثلاً بلسان تاشلحيت. وقد تتمك مقارنة المعجم في منحى نصي، مما جعلها، حسب صاحبها، توالف بين الدراسات المعجمية ومبحث الأمثال. وفي المقالة الثالثة (بالعربية) معالجة للتنوع الثقافي بالمغرب، يطرح من خلالها محمد أحيان جملة من القضايا التي تبرز دور كل من الدولة والحركة الثقافية الأمازيغية في تدبير التنوع الثقافي بالمغرب. ويبيّن الكاتب أنه، في سياق التغيرات التي يشهدها هذا الأخير (الديموقراطية الانتقالية، إصلاح مدونة الأسرة، إلخ)، يبدو أن التنوع الثقافي يصادف بعض الصعوبات التي تحول دون فرضه في إطار سيرورة التحولات التي انطلقت ببلادنا.

ويشمل هذا العدد أيضاً عروضاً لمؤلفات من إصدار المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. ففي شق العربية، هناك عرض بقلم نورة الأزرق، حول تحقيق عمر أفا لكتاب "المجموع اللائق على مشكل الوثائق"، لصاحبه عمر بن عبيد الله بن علي النفيسي، وعرضاً لرشيد العبدلاوي حول كتاب النحو الجديد للأمازيغية *La nouvelle grammaire de l'amazighe*، مؤلف جماعي لفاطمة بوخريص وعبد الله بومالك والحسين المجاهد وحמיד سويقي. وفي شق اللغة الفرنسية، قراءة أنجزتها سليمة الناجي لكتاب تازا عند زمور *Tađa chez les Zemmour Instances, puissance, évanescence* الذي ألفه حمو بلغازي.

ويتضمن باب ملخصات الأَطَارِيح، تقديماً لكتاب أحمد بوكوس فونولوجيا الأمازيغية الذي نشره المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية برسم سنة 2009. كما يشمل ملخصات لرسائل دكتوراه، الأولى بعنوان أنطولوجيا تحليلية للشعر الأمازيغي (تامازيغت) بالأطلس المتوسط، ناقشها مولاي هاشم الجرمني سنة 2009، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس- ظهر المهرز؛ والثانية والثالثة رسالتان في اللسانيات الأمازيغية، نوقشنا بجامعة محمد الأول بوجدة؛ إحداهما من تأليف نورة الأزرق، سنة 2005، في موضوع الجنس والعدد بأمازيغية الريف : مقارنة في إطار نظرية المفاضلة والأخرى من إنجاز رشيد لعبدلاوي، سنة 2003، في موضوع بنية مركب المصدر في اللغة الأمازيغية (تاشلحيت منطقة سوس).

